مجلة بنها للعلوم الإنسانية الترقيم الدولي الموحد للطباعة:(2537-0170)
العدد (1) الجزء (2) السنة (2022) , (555-583) الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني : (2537-0189)
https://bjhs.journals.ekb.eg

آثر آليات الحوكمة الداخلية على الاستقرار المالي للبنوك

محمد فتحى عبد الحميد خليفة
قسم إدارة الأعمال- كلية التجارة- جامعة عين شمس

الملخص:
هدف البحث الى دراسة آثر آليات الحوكمة الداخلية على الأستقرار المالى للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية من خلال دراسة الفرض الرئيسى للبحث وهو " لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية لآليات الحوكمة الداخلية و الأستقرار المالى للبنوك ".
تكون مجتمع الدراسة من 350 فرد من أصل 400 فرد تم توزيع الأستبانة عليهم من شاغلى مناصب (مدير عام ،مدير ادارى ،رئيس قسم) من (5) بنوك تجارية مدرجة بسوق الاوراق المالية المصرية وهى (البنك التجارى الدولى – البنك المصرى الخليجى – بنك الكويت الوطنى "الوطنى" – بنك قطر الوطنى الأهلى – بنك قناة السويس) وقد تم أستبعاد عدد (9) بنوك لطبيعة نشاطها (بنوك اسلامية – تنمية صادارات - ...) ، حيث كانت نسبة الأسترداد (88%) .
جاءت الأستبانة من (5) أجزاء رئيسية (المتغيرات الشخصية ، الألتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة ، آليات الحوكمة الداخلية ، الأستقرار المالى) أندرج منها(23) جزء فرعى .
تم إستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbachs Alpha لقياس ثبات وصدق محتوي إستبيان الدراسة، وتحليل الإنحدار حتي يتسني إثبات صحة فروض الدراسة ولتحديد مدي تمثيل مجتمعات أو بنود المقياس الخاضعة للإختبار، وفي تحديد مدي تمثيل مجتمعات أو بنود المقياس للخاصية Construct محل الدراسة .
أظهرت النتائج صلاحية ومصداقية جميع العناصر الخاصة بالمقاييس المستخدمه ، كما تبين أن معامل ألفا كرونبخ لأجمالى أبعاد آليات الحوكمة والأستقرار المالى فى البنوك المصرية قد بلغ (0.971) مما يدل على الثبات المرتفع لعينة الدراسة ، الأمر الذى أنعكس أثرة على الصدق الذاتى الذي بلغ (0.985)، كما جائت جميع العناصر معنوية عند مستوى 0.01 مما يعنى أن أداة الدراسة تتمتع بالثبات الداخلى لمسارتها .
أنتهت الدراسة إلى وجود آثر معنوى لآليات الحوكمة الداخلية على الاستقرار المالى للبنوك عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

الكلمات المفتاحية:
حوكمة الشركات-الأستقرار المالى -عقود الحوافز- لجنة التعيينات- هيكل الملكية- مجلس الإدارة والمديرين- الرقابة الداخلية-ادارة المخاطر- الاليات القانونية والتنظيمية- آليات الحوكمة الداخلية.

دار المنظومة DAR ALMANDUMAH الرواد في قواعد المعلومات العربية
PGHSC 2022 1st Annual Conference of Postgraduate Studies for Humanities Science - Benha University المؤتمر السنوي الأول للدراسات العليا للعلوم الإنسانية بجامعة بنها
BJHS Benha Journal of Humanities Science مجلة بنها للعلوم الانسانية

المقدمة

ظهرت العديد من التحولات والأزمات المالية ، والتي تسببت في انهيار الشركات الكبرى بسبب الفساد المالي والإداري خلال السنوات الماضية بسبب غياب الرقابة الداخلية والخارجية ، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى ظهور مجموعة من الإجراءات والأدوات بهدف محاربة الفساد بجميع أشكاله مع ضمان نزاهة واستمرارية الأعمال في الشركات والمساهمة في نموها وازدهارها وزيادة إنتاجيتها لتعزيز اقتصاد الدول التي تتواجد فيها هذه الشركات لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها وهو ما أطلق عليها مصطلح الحوكمة.

كشفت الأزمات المالية العالمية عن الحاجة إلى تطوير وتحسين مبادئ حوكمة الشركات ، وأوضحت الفضائح المالية والإدارية التي تعرض لها أعضاء مجلس الإدارة ، وقد تمثلت الحوكمة من مجموعة من الإجراءات واللوائح التي تم وضعها بهدف توجيه وإدارة جميع الأعمال داخل الشركات وخارجها مع الحفاظ على ممتلكاتها وأصولها لجعل أصحاب المصلحة والأطراف ذوي صلة في بيئة آمنة وتحقيقا لمبدأ العدالة والشفافية ومكافحة الفساد ، مع تنظيم آليات العمل بشكل واضح ودقيق.

تواجه الحوكمة اليوم تحديًا قويًا كان له آثار اقتصادية وقانونية على مختلف القطاعات ، وكشف أيضًا عن عدم التوازن في إدارة معظم الشركات في جميع دول العالم.

مما تقدم جاءت أهمية الدراسة التي حملت عنوان: "**أثر آليات الحوكمة الداخلية على الاستقرار المالي للبنوك**" والتي بدورها تنعكس على أداء الأسهم وقيمتها السوقية.

اولاً: مشكلة البحث

قد يهتم صانعو السياسات المالية بدراسة الأزمات المالية من خلال الإعداد الدقيق وتصميم السياسات المالية لتجنبها في المستقبل ، حيث يمكن للسياسات المالية أن تجبر البنوك السليمة على تحمل خسائر المؤسسات المريضة وتضعف في بعض الأحيان حوافز الإدارة.

تكمن مشكلة الدراسة في انهيار البنوك بسبب ضعف آليات الحوكمة ، وعدم وجود إفصاح جيد وإعداد تقارير ، والاعتماد على آليات وركائز جديدة للحوكمة الرشيدة الأمر الذى جعل من الصعب توفير معلومات مفيدة لأصحاب المصلحة.

لذلك فإن موضوع البحث "أثر آليات الحوكمة الداخلية على الاستقرار المالي في البنوك المصرية" دراسة تطبيقية على البنوك المصرية " موضوع يستحق اهتمام صانعي السياسات المالية في مصر وكذلك المسؤولين عن إدارة البنوك المصرية في مجالاتهم المختلفة والبنك المركزي المصري.

ثانياً: الدراسات السابقة

دراسة (سالم، نوره ،2022):

هدفت هذه الدراسة الى تقديم إطار مقترح لآليات الحوكمة لمكافحة الغش والفساد في بيئة الأعمال الكويتية المعاصرة، تم اختبار فروض البحث بإجراء دراسة ميدانية على عينة عشوائية مكونة من ٣٨٤ مفردة من الأطراف ذات العلاقة بآليات الحوكمة في الشركات المقيدة ببورصة الكويت، حيث أظهرت الدراسة عدة نتائج والتي من أهمها :-

- تتضمن الآليات الداخلية للحوكمة لكل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، وإدارة المراجعة الداخلية، وآليات خارجية تشمل البنية التشريعية الداعمة لمواجهة الفساد، والمراجع الخارجين ، ومنظمات الشفافية العالمية.
- تُعتبر عملية مكافحة ممارسات الغش والفساد من الأمور الصعبة والمعقدة ولكنها ممكنة، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لكشف تلك الممارسات، ومن ثم المحاولة للحد منها.

دراسة (أحمد،نورا ، 2021):

هدفت هذه الدراسة الى اختبار آثر تطبيق آليات الحوكمة على العلاقة بين العلاقة بين مستوى الإفصاح الإلكترونى وقيمة الشركة بالتطبيق على عينه من 123 شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (246 مشاهدة) خلال عامى 2018 ، 2020.

تم استخدام نموذج الإنحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة ، حيث تم قياس مستوى الإفصاح الإلكترونى للتقارير المالية لشركات العينة (متغير مستقل) من خلال مؤشر خاص للإفصاح الإلكترونى يتكون من 48 بنداً ، كما تم قياس آليات الحوكمة (متغير منظم) من خلال 6 آليات للحوكمة متمثلة فى " استقلال أعضاء مجلس الإدارة ، حجم مجلس الإدارة ، ازدواجية دورالمديرالتنفيذى، الملكية الإدارية ، الملكية المؤسسية ، استقلال لجنة المراجعة " .

تم قياس قيمة الشركة (متغير تابع) من خلال مؤشر"**Tobin's Q** نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية"، وتم استخدام حجم الشركة والرفع المالى والربحية كمتغيرات مستقلة فى نموذج الدراسة.

أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بين مستوى الإفصاح الإلكترونى وقيمة الشركة ، كما أظهرت وجود علاقة معنوية بين حجم مجلس الإدارة و قيمة الشركة، أما باقى الآليات فقد أظهرت عدم وجود علاقة معنوية بينها وبين قيمة الشركة ، أما عن العلاقة التفاعلية فقد توصلت النتائج إلى عدم وجود تأثير لآليات الحوكمة على العلاقة بين مستوى الإفصاح الإلكترونى و قيمة الشركة، فى حين جاءت النتائج لتوضح وجود علاقة طردية بين حجم الشركة والرفع المالى والربحية (المتغيرات المستقلة) و قيمة الشركة.

دراسة (علي، سحر، 2021):

هدفت تلك الدراسة إلى توضيح مفهوم فجوة التوقعات والتعرف على مكوناتها وأسبابها مع تقديم إطارمقترح لتضييق تلك الفجوة ، وتمثل هذا الإطار فى مجموعة من الآليات : حوكمةالشركات، تحسين أداء المراجع، قوة إدارة المراجعة الداخلية والحد من المغالاة فى توقعات مستخدمى القوائم المالية.

وقد أستخدمت الباحثة أسلوب الاستبيان لجمع بيانات الدراسة وتم توزيع الاستبانة لثلاثة فئات هم (الأكاديميين، المراجعين الخارجيين ، والمستثمرين) ، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاقتراحات والتوصيات التى من شأنها التقليص لأقصى ممكن لهذه الفجوة منها: قوة نظام المراقبة الداخلية، مدى التزام إدارة المنشأة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية، وجود نظام فعال للمساءلة المحاسبية.

دراسة (الدوسري، سند سعيد مطلق، 2021):

هدفت الدراسة الى التعرف على آليات تطبيق الحوكمة في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية ودورها فى تحسين الأداء المالى لهذه الشركات ، والمعوقات التى تواجه تطبيق الحوكمة فى شركات التأمين، وكيف يمكن التغلب على تلك المعوقات.

وتكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين فى الشركة التعاونية للتأمين البالغ عددهم (700) تقريباً، أما عينة الدراسة فقد تمثلت في عينة عشوائية مقدارها (60) مفردة.

وأقتصرت الدراسة على مناقشة دور آليات الحوكمة فى تحسين الأداء المالى لشركات التأمين فى المملكة العربية السعودية(موظفي الشركة التعاونية للتأمين فى الرياض) مع المقارنة مع شركات تأمين أخرى

خلال عام 2015 ، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن موافقة عينة الدراسة على الاستفادة من تطبيق آليات الحوكمة فى شركات التأمين فى تحسين الأداء المالى لهذه الشركات وذلك بمتوسط حسابى (3.88 من 5) كما أظهرت النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون على المعوقات التى تواجه تطبيق الحوكمة فى شركات التأمين، بمتوسط حسابى (3.84 من 5) ، كما أسفرت النتائج أن افراد عينة الدراسة موافقون على تسعة معوقات والتى تتمثل فى وجود فساد إدارى في بعض الشركات وقلة المتخصصين فى الحوكمة وعدم توفر آلية واضحة للمساءلة ومحدودية تدريب الموظفين فيما يختص بالحوكمة داخل الشركة كما يوجد ضعف فى اهتمام الجهات الحكومية (الرقابية) بتطبيق حوكمة شركات التأمين.

دراسة (عمر، جموعى وأخرون ، 2021):

هدفت هذه الدراسة الى دراسة آثر آليات حوكمة الشركات فى الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية بالجزائر، وقد تم تطبيق هذا البحث على عينة من 53 استبانة حيث أظهرت الدراسة انه يوجد أثر لآليات حوكمة الشركات للحد من ممارسات المحاسبة الابداعية (مجتمعة) ، كما يمكن ترتيب آثر أليات الحوكمة للحد من ممارسات المحاسبة الابداعية بشكل تنازلى حسب راى العينة المبحوثة (آلية التشريعات والقوانين ، آلية السوق لأغراض السيطرة ، آلية مجلس الادارة واللجان التابعة له ، آلية تعويضات الادارة التنفيذية ، آلية الافصاح والشفافية ، آلية تشتت الملكية) ، ويوجد تأثير معنوى ذو دلالة احصائية لاستخدام آليات حوكمة الشركات فى الحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الابداعية حسب رأى عينة الدراسة.

دراسة (عمرو،ندى ، 2021):

هدفت هذه الدراسة الى قياس فعالية آليات الحوكمة الداخلية فى تحسين الاداء المالى لشركات التأمين بالجزائر بالتطبيق على عينة من 45 استبانة لمجموعة شركات التأمين محل الدراسة حيث أظهرت الدراسة : انه لا يوجد تكامل بصورة واضحة بين آليات الحوكمة الداخلية فى شركات التأمين ، كما تساهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات فى تحسين الاداء المالى من خلال توفر نظم رقابية سليمة تمنع وجود تلاعبات مالية حيث تعمل الرقابة الداخلية على تقييم الأداء من الجانب المحاسبى والمالى.

دراسة(زروق ،روفيدة ،2021) :

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الإطار النظرى لمراقبة التسيير ومعرفة مفهوم حوكمة الشركات وآلياتها، وأثر مراقبة التسيير فى تفعيل آليات حوكمة الشركات ، وفى هذا الإطار قدم البحث "مدى مساهمة أدوات مراقبة التسيير فى تفعيل آليات حوكمة الشركات" من خلال دراسة ميدانية على مديرى ورؤساء المصالح والموظفين فى المؤسسة محل الدراسة ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفى التحليلى وتصميم استبانة لغرض جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، والتي بلغ عددها 40 مفردة، حيث تم توزيع الاستبيان واسترجاع 33 استبيان، وتم تحليل بيانات الاستبيان اعتمادا

على المتوسطات الحسابية وغيرها من الأساليب الاحصائية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:-

- تساهم وظيفة مراقبة التسيير بمختلف أدواتها على ضمان السير الحسن للمؤسسة واكتشاف الانحرافات والاخطاء.
- يوجد اتجاه إيجابي فيما يخص استخدام أدوات مراقبة التسيير في الشركة محل الدراسة.
- تتبنى الشركة محل الدراسة آليات حوكمة الشركات فى مختلف أنشطتها ومهامها.
- يوجد أثر إيجابى لاستخدام أدوات مراقبة التسيير على تفعيل آليات حوكمة الشركات بالشركة محل الدراسة.

دراسة (صنادلة، عبير واخرون ،2021):

سعت هذ الدراسة الى معرفة تفعيل تطبيق آليات الحوكمة فى النظام المصرفى الجزائرى ، حيث توصلت الدراسة إلى أن نجاح الحوكمة فى المنظومة المصرفية الجزائرية يتوقف على مدى توافر مجموعة من المتطلبات كتوافر الأطار الرقابى والقانونى والحرص على المراجعة الداخلية والخارجية للبنوك ، اذ أن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة التى جاءت بها السلطات الرقابية والبنك المركزى من خلال المجهودات التى يقوم بها من شأنها أن تحد من الأزمات المصرفية التى يتعرض لها الجهاز المصرفى وتساعد على زيادة كفاءة وتنظيم عمل البنوك وادارتها ورفع قدرتها التنافسية .

دراسة (عوادى ،عبد القادر، 2021):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة استخدام آليات حوكمة الشركات فى الحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية، وذلك عن طريق إسقاط الجانب النظرى للدراسة على مجمع صيدال للأدوية خلال الفترة من 2010 إلى 2019، بحيث تم استعمال نموذج (**Chi-Square Tests**) لقياس ممارسات المحاسبة الإبداعية في مجمع صيدال من خلال المستحقات الاختيارية، كما تم استخدام المنهج الوصفى التحليلى، حيث تم تصميم أداة الدراسة المتمثلة باستبانة لجمع البيانات وتحليلها وذلك لإظهار العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية.

وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة المحاسبة الإبداعية السلبية فى مجمع صيدال خلال السنوات 2010-2019 من فترة الدراسة عن طريق استعمال المستحقات الاختيارية، ويعود السبب لعدم فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة فى السنوات الأولى من جهة والتغير فى النظام المحاسبى من جهة أخرى، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أنه توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على فعالية استخدام آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية فى الحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية .

دراسة (الزكي،لمياء كمال محمود محمد، 2019):

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دوافع المديرين الإنتهازية من دوافع السيطرة والنفوذ الإدارى والعوامل المؤثرة فيها ودوافع إدارة الأرباح وتاثيرها على السلوك غير المتماثل للتكلفة كما تناول البحث آليات الحوكمة المختلفة من الآليات الداخلية والخارجية وتوضيح دور هذه الآليات فى الحد من هذا السلوك الإنتهازى للمديرين وانعكاسها الإيجابى على قيمة المنشأة .

خلصت الدراسة الى أن الدوافع الإنتهازية تؤثر على قرارات المديرين بشأن تغيير مستوى الموارد عند تغير حجم النشاط وقد تتسم قراراتهم بأنها قرارات غير رشيدة تأخذ فى الاعتبار المنفعة الشخصية للمديرين وليس قيمة المنشأة بالاضافة الى أن فعالية آليات الحوكمة تتوقف على مساهمتها فى تقييد السلوك الانتهازى للمديرين واستغلال الفرص لتحقيق المصالح الذاتية والتى تؤدى الى اتخاذ القرارات التى تعمل فى صالح المنشأة بما ينعكس ايجابيا على تعظيم قيمة المنشأة.

دراسة (طه, دينا محمد محمد، 2019):

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل لأثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبى الإختيارى للشركات عبر الإنترنت من قبل الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ؟

خلصت الدراسة السابقة إلى مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلى :

- حوكمة الشركات أداة فعالة لضمان الافصاح الجيد ، والتأكد من مستوى الشفافية فى القوائم المالية للشركة ، كما يؤدى تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة بالشركة إلى الحفاظ على حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة.
- وجود دلالة إحصائية (لإستقلالية لجنة المراجعة الداخلية ، خصائص لجنة المراجعة ، إزدواجية المدير التنفيذى ، حجم مجلس الإدارة)على الإفصاح المحاسبى الإختيارى عبر الإنترت فى التقارير المالية للشركات المدرجة فى البورصة المصرية .

دراسة (عبدالفتاح، سعيد توفيق أحمد، 2019):

هدفت إلى دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومؤشرات جودة التقارير المالية بأستخدام بيانات 123 شركة مقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرى لسلسلة زمنية من عام 1999 حتى عام 2017 لقياس جودة التقارير المالية لكل شركة من خلال ستة مقاييس للجودة ، وتم إتباع المنهجية التي اتبعتها دراسة (Day, 2008) بتقسيم العينة إلى ثلاث مجموعات باستخدام التحليل العنقودى G Cluster Analysisكما تم تخفيض آليات حوكمة الشركات إلى عدد صغير من العوامل باستخدام التحليل العاملي Analysis Factor لهذه الآليات وذلك التخفيض سيكون من خلال استخدام أسلوب تحليل المكونات الأساسية Principal Component Analysis وتم اختبار علاقة جودة التقارير للمجموعات الثلاث مع مؤشر وعوامل التحليل العاملى وآليات حوكمة الشركات بإجراء مقارنات ثنائية

للكشف عن عوامل وآليات حوكمة الشركات المعنوية حسب طريقة Bonferroni وقد خلصت الدراسة إجمالا الى وجود فروق معنوية بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية فى البيئة المصرية.

دراسة (راجح، رجب عبدالستار موسى، 2017):

هدفت هذه الدراسة إلى بحث اثر آليات حوكمة الشركات على الاداء السوقى للأسهم حيث تم التطبيق علي عدد 59 شركة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية تم اختيارها من أنشط 100 شركة وذلك بعد استبعاد الشركات التى تنتمى لقطاعى البنوك والخدمات المالية خلال 2005 وحتي 2013 ، وقد ركز التحليل على متغيرى القيمة السوقية الى القيمة الدفترية للتعبير عن الاداء السوقى للسهم كمتغير تابع اما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فقد تم استخدام 10 متغيرات مستقلة وهى الاكثر اهمية فى ضوء الدراسات السابقة تم الاستعانة بها لتحليل الانحدار المتعدد لتطوير نموذج تفسيرى للدراسة باستخدام البيانات المقطعية عبر الزمن Panel Data عند دراسة العينة ، خلصت الدراسة الى ان مؤشر القيمة السوقية الى القيمة الدفترية MB أفضل من مؤشر القيمة السوقية Tobin's Q من حيث القدرة التفسيرية عند التعبير عن الأداء السوقى لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، كما ان حجم مجلس الادارة ونسبة ملكية الإدارة ونسة ملكية الحكومة والمكافأت الإدارية ونسبة المديونية هى متغيرات غير ذات أهمية من حيث التأثير على الأداء السوقى للسهم .

دراسة (عبد القادر،سلامة أحمد كمال، 2016):

أستهدفت الدراسة تحليل التأثير المتبادل بين الرقابة المالية فى الجمعيات الأهلية وآليات الحوكمة لمنع الفساد والحد منه .

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط طردية وذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع (الرقابة وآليات الحوكمة) والمتغير المستقل (خصائص المنظمات غير الهادفة للربح) ، ووجود دلالة إحصائية للعلاقة بين المتغير التابع (النظم المحاسبية والرقابية بالمنظمات غير الهادفة للربح) والمتغير المستقل (خصائص المنظمات غير الهادفة للربح).

دراسة (عبد القادر، داليا السيد عبد الحليم، 2013):

أستهدفت الدراسة العوامل المؤثرة على استقلال مراجع الحسابات ودورها فى تفعيل آليات حوكمة الشركات، مع وضع إطار يتضمن مجموعة من القواعد والضوابط المهنية اللازمة لتدعيم استقلال مراجع الحسابات لتفعيل آليات حوكمة الشركات فى بيئة الممارسة المهنية المصرية.

خلصت الدراسة إلى أن حدوث الأزمات المالية نتج من عدم استقلالية وموضوعية بعض مراجعى الحسابات وتحيزهم لإدارات الشركات على حساب المساهمين.

ثالثاً: فرض البحث

لا يوجد تأثير معنوى لآليات الحوكمة الداخلية على الاستقرار المالى للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية ويندرج تحت الفرض الرئيسى الفروض الفرعية التالية :-

1- **الفرض الفرعي الاول:** لا يوجد تاثير معنوى لهيكل الملكية على الاستقرار المالى للبنوك.

2- **الفرض الفرعي الثاني:** لا يوجد تاثير معنوى لمجلس الإدارة والمديرين على الاستقرار المالى للبنوك.

3- **الفرض الفرعي الثالث:** لا يوجد تاثير معنوى للرقابة الداخلية على الاستقرار المالى للبنوك.

4- **الفرض الفرعي الرابع:** لا يوجد تاثير معنوى للرقابة الداخلية على الاستقرار المالى للبنوك.

5- **الفرض الفرعي الخامس:** لا يوجد تاثير معنوى للجنة التعيينات على الاستقرار المالى للبنوك.

6- **الفرض الفرعي السادس:** لا يوجد تاثير معنوى لادارة المخاطر على الاستقرار المالى للبنوك.

7- **الفرض الفرعي السابع:** لا يوجد تاثير معنوى للآليات القانونية والتنظيمية على الاستقرار المالى للبنوك.

رابعا: أهداف البحث

- أختبار صحة أو عدم صحة الفرض محل الدراسة .
- معرفة عما اذا كانت آليات الحوكمة الداخلية والتفاعل بينهم تؤثر على الاستقرار المالى للبنوك التجارية .
- التوصل الى نتائج تساعد على زيادة فعالية البنك لتحقيق الأستقرار المالى مع تفسير للأختلافات بين آليات الحوكمة الداخلية التى تستخدمها البنوك محل الدراسة .
- استنباط المقترحات والتوصيات بهدف تعظيم الجوانب الإيجابية والقضاء على الجوانب السلبية إذا وجدت.

خامسا :أهمية البحث.

- إرشاد صانعو السياسات المالية بمدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية على الأستقرار المالى للبنك والذى ينعكس بدوره على أداء الأسهم والقيمة السوقية لها.
- تتمثل اهمية الدراسة المقدمة فى التأكيد على أهمية القيمة الأقتصادية لآليات الحوكمة الداخلية باعتبارها أداة لتحفيز البنك على التحسن المستمر فى الأداء من خلال الربط بين الآليات المطبقة داخل البنك والأستقرار المالى.
- تقديم تحليل شامل وذلك عن طريق تحليل آثر العلاقات التبادلية للقرارات المالية الخاصة بالآليات الحوكمة الداخلية وآثر ذلك على الأستقرار المالى .
- تقديم توصيات تفيد الباحثين فى الدراسات المتعلقة بالبنوك التجارية وللسادة متخذى القرار داخل البنوك.

سادسا : منهج البحث

▪ مجتمع الدراسة والعينة الممثلة له.

مدرج بسوق الأوراق المالية المصرية عدد (14 بنك) بيانهم كالتالى :

م	البنوك	السهم
1	البنك التجاري الدولي	COMI
2	بنك أبوظبى التجاري مصر	UNBE
3	البنك المصري الخليجي	EGBE
4	بنك البركة	SAUD
5	الوطني	NBKE
6	البنك المصري لتنمية الصادرات	EXPA
7	بنك فيصل الإسلامي المصري	FAIT
8	بنك التعمير والاسكان	HDBK
9	مصرف أبو ظبي الإسلامي	ADIB
10	بنك قطر الوطني الاهلي	QNBA
11	بنك قناة السويس	CANA
12	كريدي أجريكول	CIEB
13	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	SAIB
14	بنك القاهرة	BQDC

ونظر لطبيعة الدراسة التى ستتم على البنوك التجارية فقط فقد تم استبعاد عدد من تلك البنوك وسيتم اجراء الدراسة على عدد (5) بنوك فقط تمثل عينة الدراسة وهم :-

م	البنوك	السهم
1	البنك التجاري الدولي	COMI
2	البنك المصري الخليجي	EGBE
3	الوطني	NBKE
4	بنك قطر الوطني الاهلي	QNBA
5	بنك قناة السويس	CANA

سابعا: أسلوب الدراسة .(سيستخدم فى إجراء هذه الدراسة الأسلوبين التاليين)

1-الدراسة النظرية :

الهدف من هذه الدراسة هو وضع الأطار النظرى للبحث ، بعد الرجوع إلى الكتابات الموجودة فى المراجع العلمية ، والدوريات ، والمجلات العلمية ، والتقارير الرسمية ، والبحوث والرسائل العلمية المتاحة عن هذا الموضوع ، فضلا عن أوراق العمل والأبحاث ، التى قدمت فى الندوات والمؤتمرات العلمية الخاصة فى مجال الدراسة .

2-الدراسة التطبيقية :

الهدف من هذه الدراسة هو بيان أثر آليات الحوكمة الداخلية وتشمل كلا من { آلية مجلس الإدارة ، آلية لجنة المراجعة ، آلية لجنة المراجعة الداخلية ، آلية لجنة المراجعة الخارجية ، آلية اصحاب المصالح (المساهمين – المستثمرين) } على الأستقرار المالى للبنك.

وسوف تشمل الدراسة التطبيقية عدة عناصر أساسية يتناولها الباحث فيما يلى :-

أ- مصادر البيانات المستخدمة : يشمل إعداد قاعدة بيانات يتم أستخدامها فى إجراء التحليل الإحصائى للدراسة حيث سيتم جمع البيانات الخاصة بالدراسة من مصادرها الثانوية خلال الفترة محل الدراسة.

ب-مجتمع وعينة الدراسة : يتمثل مجتمع الدراسة فى البنوك المتداول أسهمها فى بورصة الأوراق المالية المصرية ، والتى يمكن أن يقدر لها الشروط التالية .

ت- أن يكون السهم مقيداً بالبورصة .

نموذج البحث:

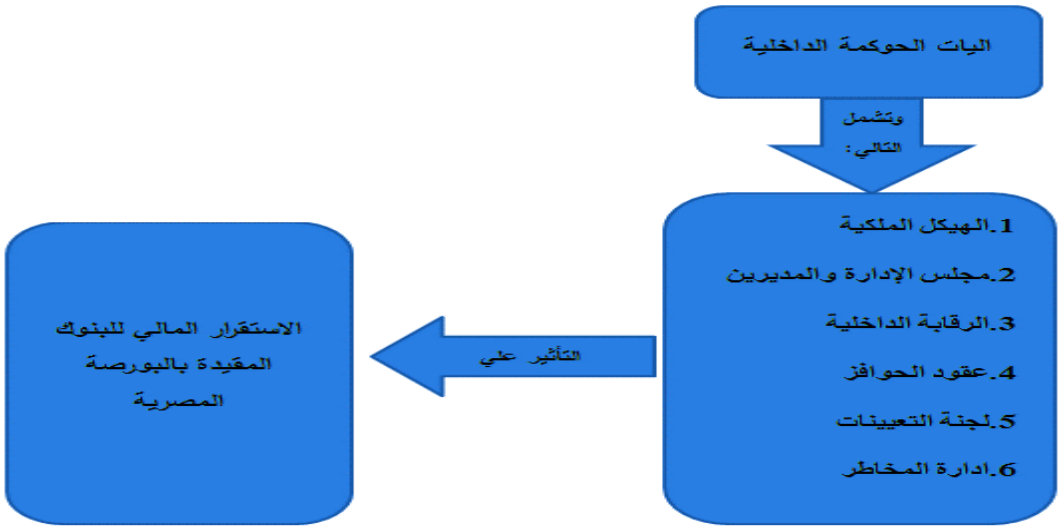

(إعداد: الباحث)

ثامنا: إختبار فرض البحث:

يتناول هذه الجزء تحليل واختبار الفروض الخاصة بالبحث بأستخدام برنامج **SPSS, v25**، حيث قام الباحث بدراسة عينة من البنوك المقيدة فى البورصة المصرية وهم 5 بنوك عن طريق توزيع الاستبانات بهدف معرفة اثر آليات الحوكمة الداخلية على الاستقرار المالى للبنوك المقيدة فى البورصة المصرية، ثم عرض نتائج تلك الاختبارات وذلك على النحو التالى:

اختبار ثبات وصدق المقاييس المستخدمة في البحث:

تناول الباحث فيما يلى نتائج أختبار الثبات والصدق لمقاييس البحث وقد تم استخدام طريقة "الفا كرونباخ" Cronbach's Alpha حيث يتراوح قيمة معامل ألفا بين (الصفر، الواحد) وحتى يتمتع المقياس بالثبات يجب الا يقل قيمة المعامل عن (,70) ويوضح الجدول التالى النتائج:

جدول رقم (1) قيم معامل ألفا كرونباخ لمقاييس البحث:

البعد	عدد العبارات	معامل ألفا	معامل الصدق
المتغير المستقل (اليات الحوكمة الداخلية)			
1.الهيكل الملكية	**5**	**.770**	**.877**
2.مجلس الإدارة والمديرين	**5**	**.594**	**.771**
3.الرقابة الداخلية	**7**	**.866**	**.931**
4.عقود الحوافز	**7**	**.876**	**.936**
5.لجنة التعيينات	**6**	**.819**	**.905**
6.ادارة المخاطر	**8**	**.906**	**.952**
7.اللآليات القانونية والتنظيمية	**8**	**.870**	**.933**
الاجمالي	**46**	**.924**	**.961**
المتغير التابع (الاستقرار المالي للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية)			
الاستقرار المالي للبنوك	**29**	**.846**	**.920**

المصدر: إعداد الباحث

تشير النتائج المبينة فى الجدول السابق الى ان قيم معامل ألفا كرونباخ تقترب من الواحد الصحيح وبناء على ذلك يمكن القول بأن المقاييس تتسم بالثبات الداخلى.

الاحصاء الوصفي:

جدول رقم (2) يوضح الاحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

متغيرات الدراسة	الوسيط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
الهيكل الملكية	3.4171	.89580	6
مجلس الإدارة والمديرين	3.4206	.73100	5
الرقابة الداخلية	3.6491	.80185	3
عقود الحوافز	3.0846	.99270	8
لجنة التعيينات	3.4715	.82184	4
ادارة المخاطر	3.8593	.77543	1
اللآليات القانونية والتنظيمية	3.7139	.77310	2
الاداء المالى للبنوك المقيدة بالبورصة	3.4111	.44062	7

المصدر: إعداد الباحث

يتضح من الجدول السابق ان متوسط الاستجابة فى جميع الابعاد مرتفع

الفرض الرئيسي للبحث: لا يوجد تأثير معنوى لآليات الحوكمة الداخلية على الاستقرار المالى للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

ويندرج تحت الفرض الرئيسى الفروض الفرعية التالية :-

الفرض الفرعي الاول: لا يوجد تاثير معنوى لهيكل الملكية على الاستقرار المالى للبنوك.

وللتحقق من صحة الفرض تم استخدام مصفوفة الارتباط بين المتغير المستقلة والمتغير التابع(الاستقرار المالي للبنوك).

جدول رقم (1/3): يوضح مصفوفة الارتباط بين المتغير المستقل والتابع.

Correlations			
		هيكل الملكية	الاستقرار المالى
هيكل الملكية	Pearson Correlation	1	.702**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	350	350
الاستقرار المالي	Pearson Correlation	.702**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	350	350
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

يتضح من الجدول :

- انه يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوي 0.05 بين هيكل الملكية والاستقرار المالى للبنوك وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل.
- نقبل الفرض البديل القائل: يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين هيكل الملكية و الاستقرار المالى للبنوك.

نموذج الانحدار الخطي:

جدول رقم(2/3): ملخص نموذج تحليل الانحدار

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.702[a]	.492	.491	.31446
a. Predictors: (Constant), هيكل_الملكية				

من الجدول يتضح ان:

- قيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل هى (.702) وهذا يعنى ان متغير الاستقرار المالى للبنوك يرتبط بالمتغير المستقل بمعامل ارتباط قدره (.702).

- قيمة معامل التحديد (R2) يبن تغيرات الاستقرار المالى للبنوك و هيكل الملكية (.492) أى ان تغيرات هيكل الملكية قادرة علي تفسير (.49%) من التغير الحاصل فى الاستقرار المالى للبنوك.
- الخطأ المعيارى هو (.31446) وهو يعنى ان اذا ما اعتمد الباحث على نموذج الانحدار الذى كونه في التنبؤ بالاستقرار المالى للبنوك فى المستقبل فمن المتوقع ان يكون تقديره به خطأ اكبر او اقل من متوسط الاستقرار المالي للبنوك فى هذا الاختبار بنحو (.31446)

جدول رقم(3/3): نتيجة تحليل التباين ANOVA

ANOVA[a]						
Model		**Sum of Squares**	**Df**	**Mean Square**	**F**	**Sig.**
1	**Regression**	33.347	1	33.347	337.233	.000[b]
	Residual	34.411	348	.099		
	Total	67.758	349			
a. Dependent Variable: الاستقرار المالي للبنوك						
b. Predictors: (Constant), هيكل الملكية						

من الجدول يتضح ان:

اختبار (F) للنموذج هو (337.233) وذلك عند مستوى معنوية (.000b) وبالطبع يعد ذلك اقل من 05. مما يدل علي جوهرية او معنوية النموذج الذى وضعه الباحث لتفسير الاستقرار المالى للبنوك.

جدول رقم(4/3): معاملات تحليل الانحدار

Coefficients[a]						
Model		**Unstandardized Coefficients**		**Standardized Coefficients**	**t**	**Sig.**
		B	**Std. Error**	**Beta**		
1	(Constant)	2.232	.066		33.628	.000
	هيكل الملكية	.345	.019	.702	18.364	.000
a. Dependent Variable: الاستقرار المالي للبنوك						

وبناء على مصفوفة الارتباط ونموذج الانحدار، نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل.

القائل يوجد اثر معنوى ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) لهيكل الملكية على الاستقرار المالى للبنوك.

الفرض الفرعي الثاني: لا يوجد تاثير معنوى لمجلس الإدارة والمديرين على الاستقرار المالى للبنوك .

ولتحقق من صحة الفرض تم استخدام مصفوفة الارتباط بين المتغير المستقلة والمتغير التابع(الاستقرار المالي للبنوك).

جدول رقم (1/4): يوضح مصفوفة الارتباط بين المتغير المستقل والتابع.

Correlations			
		مجلس الادارة والمديرين	الاستقرار المالي
مجلس الادارة والمديرين	Pearson Correlation	1	.520**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	350	350
الاستقرار المالي	Pearson Correlation	.520**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	350	350
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

يتضح من الجدول :

- انه يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين مجلس الادارة والمديرين و الاستقرار المالى للبنوك وبالتالى نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل.
- نقبل الفرض البديل القائل: يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين مجلس الادارة والمديرين والاستقرار المالى للبنوك.

نموذج الانحدار الخطي:

جدول رقم(2/4): ملخص نموذج تحليل الانحدار

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.520[a]	.270	.268	.37701
a. Predictors: (Constant), مجلس الادارة والمديرين				

من الجدول يتضح ان:

- قيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل هى (.520) وهذا يعنى ان متغير الاستقرار المالى للبنوك يرتبط بالمتغير المستقل بمعامل ارتباط قدره (.520).
- قيمة معامل التحديد (R2) يبن تغيرات الاستقرار المالى للبنوك و مجلس الادارة والمديرين (.270) أى أن تغيرات مجلس الادارة والمديرين قادرة على تفسير (.270%) من التغير الحاصل فى الاستقرار المالى للبنوك.

- الخطأ المعيارى هو (.37701) وهو يعنى انه اذا ما اعتمد الباحثان علي نموذج الانحدار الذى كونه في التنبؤ بالاستقرار المالي للبنوك فى المستقبل فمن المتوقع ان يكون تقديره به خطأ اكبر او اقل من متوسط الاستقرار المالى للبنوك فى هذا الاختبار بنحو (.37701)

جدول رقم(3/4): نتيجة تحليل التباين ANOVA

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	18.294	1	18.294	128.703	.000[b]
	Residual	49.464	348	.142		
	Total	67.758	349			
a. Dependent Variable: الاستقرار المالي للبنوك						
b. Predictors: (Constant), مجلس الادارة والمديرين						

<u>من الجدول يتضح ان:</u>

- اختبار (F) للنموذج هو (128.703) وذلك عند مستوى معنوية (.000b) وبالطبع يعد ذلك اقل من 05. مما يدل على جوهرية او معنوية النموذج الذى وضعه الباحث لتفسير الاستقرار المالى للبنوك.

جدول رقم(4/4): معاملات تحليل الانحدار

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.340	.097		24.232	.000
	مجلـــــــــس الادارة والمديرين	.313	.028	.520	11.345	.000
a. Dependent Variable: مجلس الادارة والمديرين						

وبناء على مصفوفة الارتباط ونموذج الانحدار، نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل.

القائل يوجد اثر معنوى ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) لمجلس الادارة والمديرين على الاستقرار المالى للبنوك.

الفرض الفرعي الثالث: لا يوجد تاثير معنوى للرقابة الداخلية على الاستقرار المالى للبنوك.

ولتحقق من صحة الفرض تم استخدام مصفوفة الارتباط بين المتغير المستقلة والمتغير التابع(الاستقرار المالى للبنوك).

جدول رقم (1/5): يوضح مصفوفة الارتباط بين المتغير المستقل والتابع.

Correlations			
		للرقابة الداخلية	الاستقرار المالي للبنوك
الرقابة الداخلية	Pearson Correlation	1	.450**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	350	350
الاستقرار المالي للبنوك	Pearson Correlation	.450**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	350	350
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

يتضح من الجدول :

- انه يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين الرقابة الداخلية والاستقرار المالى للبنوك وبالتالى نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل.
- نقبل الفرض البديل القائل: يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين الرقابة الداخلية و الاستقرار المالى للبنوك.

نموذج الانحدار الخطي:

جدول رقم(2/5): ملخص نموذج تحليل الانحدار

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.450[a]	.203	.200	.39400
a. Predictors: (Constant), الرقابة الداخلية				

من الجدول يتضح ان:

- قيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل هى (.450) وهذا يعنى ان متغير الاستقرار المالى للبنوك يرتبط بالمتغير المستقل بمعامل ارتباط قدره (.450).
- قيمة معامل التحديد (R2) يبن تغيرات الاستقرار المالى للبنوك و الرقابة الداخلية (.203) أى أن تغيرات الرقابة الداخلية قادرة علي تفسير (.203%) من التغير الحاصل فى الاستقرار المالى للبنوك.

- الخطأ المعيارى هو (.39400) وهو يعنى ان اذا ما اعتمد الباحث على نموذج الانحدار الذى كونه في التنبؤ بالاستقرار المالى للبنوك في المستقبل فمن المتوقع ان يكون تقديره به خطأ اكبر او اقل من متوسط الاستقرار المالي للبنوك فى هذا الاختبار بنحو (.37701)

جدول رقم(3/5): نتيجة تحليل التباين ANOVA

ANOVA[a]						
Model		**Sum of Squares**	**df**	**Mean Square**	**F**	**Sig.**
1	**Regression**	13.736	1	13.736	88.488	.000[b]
	Residual	54.022	348	.155		
	Total	67.758	349			
a. Dependent Variable: الاستقرار المالي للبنوك						
b. Predictors: (Constant), الرقابة الداخلية						

من **الجدول يتضح ان:**

- اختبار (F) للنموذج هو (88.488) وذلك عند مستوى معنوية (.000b) وبالطبع يعد ذلك اقل من 05. مما يدل على جوهرية او معنوية النموذج الذى وضعه الباحث لتفسير الاستقرار المالى للبنوك.

جدول رقم(4/5): معاملات تحليل الانحدار

Coefficients[a]						
Model		**Unstandardized Coefficients**		**Standardized Coefficients**	**t**	**Sig.**
		B	**Std. Error**	**Beta**		
1	(Constant)	2.508	.098		25.526	.000
	الرقابة الداخلية	.247	.026	.450	9.407	.000
a. Dependent Variable: الاستقرار المالي للبنوك						

وبناء على مصفوفة الارتباط ونموذج الانحدار، نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل.

القائل يوجد اثر معنوى ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) للرقابة الداخلية على الاستقرار المالى للبنوك.

الفرض الفرعي الرابع: لا يوجد تاثير معنوى للرقابة الداخلية على الاستقرار المالى للبنوك.

ولتحقق من صحة الفرض تم استخدام مصفوفة الارتباط بين المتغير المستقلة والمتغير التابع(الاستقرار المالي للبنوك).

جدول رقم (1/6): يوضح مصفوفة الارتباط بين المتغير المستقل والتابع.

Correlations			
		عقود الحوافز	الاستقرار المالي للبنوك
عقود الحوافز	Pearson Correlation	1	.745**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	350	350
الاستقرار المالي للبنوك	Pearson Correlation	.745**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	350	350
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

يتضح من الجدول :

- انه يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين عقود الحوافز و الاستقرار المالى للبنوك وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل.
- نقبل الفرض البديل القائل: يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين عقود الحوافز و الاستقرار المالى للبنوك

نموذج الانحدار الخطي:

جدول رقم(2/6): ملخص نموذج تحليل الانحدار

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.745[a]	.556	.554	.29418
a. Predictors: (Constant), عقود الحوافز				

من الجدول يتضح ان:

- قيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل هى (.745) وهذا يعنى ان متغير الاستقرار المالى للبنوك يرتبط بالمتغير المستقل بمعامل ارتباط قدره (.745).
- قيمة معامل التحديد (R2) يبن تغيرات الاستقرار المالى للبنوك و عقود الحوافز (.556) اى ان تغيرات عقود الحوافز قادرة على تفسير (.556%) من التغير الحاصل فى الاستقرار المالى للبنوك.

- الخطأ المعيارى هو (.29418) وهو يعنى ان اذا ما اعتمد الباحث على نموذج الانحدار الذى كونه في التنبؤ بالاستقرار المالى للبنوك في المستقبل فمن المتوقع ان يكون تقديره به خطأ اكبر او اقل من متوسط الاستقرار المالى للبنوك فى هذا الاختبار بنحو (.29418)

جدول رقم(3/6): نتيجة تحليل التباين ANOVA

ANOVA[a]						
Model		**Sum of Squares**	**df**	**Mean Square**	**F**	**Sig.**
1	**Regression**	37.642	1	37.642	434.971	.000[b]
	Residual	30.116	348	.087		
	Total	67.758	349			
a. Dependent Variable: الاستقرار المالي للبنوك						
b. Predictors: (Constant), عقود الحوافز						

من الجدول يتضح ان:

- اختبار (F) للنموذج هو (434.971) وذلك عند مستوى معنوية (.000b) وبالطبع يعد ذلك اقل من 05. مما يدل على جوهرية او معنوية النموذج الذى وضعه الباحث لتفسير الاستقرار المالى للبنوك.

جدول رقم(4/6): معاملات تحليل الانحدار

Coefficients[a]						
Model		**Unstandardized Coefficients**		**Standardized Coefficients**	**T**	**Sig.**
		B	**Std. Error**	**Beta**		
1	(Constant)	2.391	.051		46.516	.000
	عقود الحوافز	.331	.016	.745	20.856	.000
a. Dependent Variable: الاستقرار المالي للبنوك						

وبناء على مصفوفة الارتباط ونموذج الانحدار، نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل.

القائل يوجد اثر معنوى ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) لعقود الحوافز على الاستقرار المالى للبنوك.

الفرض الفرعي الخامس: لا يوجد تاثير معنوى للجنة التعيينات على الاستقرار المالى للبنوك.

ولتحقق من صحة الفرض تم استخدام مصفوفة الارتباط بين المتغير المستقلة والمتغير التابع(الاستقرار المالي للبنوك).

جدول رقم (1/7): يوضح مصفوفة الارتباط بين المتغير المستقل والتابع.

Correlations			
		لجنة التعيينات	الاستقرار المالي للبنوك
لجنة التعيينات	Pearson Correlation	1	.623**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	350	350
الاستقرار المالي للبنوك	Pearson Correlation	.623**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	350	350
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

يتضح من الجدول :

- انه يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين لجنة التعيينات و الاستقرار المالى للبنوك وبالتالى نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل.
- نقبل الفرض البديل القائل: يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين لجنة التعيينات والاستقرار المالى للبنوك.

نموذج الانحدار الخطي:

جدول رقم(2/7): ملخص نموذج تحليل الانحدار

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.623[a]	.388	.386	.34521
a. Predictors: (Constant), لجنة_التعيينات				

من الجدول يتضح ان:

- قيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل هى (.623) وهذا يعنى ان متغير الاستقرار المالى للبنوك يرتبط بالمتغير المستقل بمعامل ارتباط قدره (.623).
- قيمة معامل التحديد (R2) يبن تغيرات الاستقرار المالى للبنوك ولجنة التعيينات (.388) أى أن تغيرات لجنة التعيينات قادرة على تفسير (.388%) من التغير الحاصل فى الاستقرار المالى للبنوك.

- الخطأ المعيارى هو (34521.) وهو يعنى ان اذا ما اعتمد الباحث على نموذج الانحدار الذى كونه في التنبؤ بالاستقرار المالى للبنوك في المستقبل فمن المتوقع ان يكون تقديره به خطأ اكبر او اقل من متوسط الاستقرار المالى للبنوك في هذا الاختبار بنحو (34521.)

جدول رقم(3/7): نتيجة تحليل التباين ANOVA

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	26.287	1	26.287	220.579	.000[b]
	Residual	41.471	348	.119		
	Total	67.758	349			
a. Dependent Variable: الاستقرار المالى للبنوك						
b. Predictors: (Constant), لجنة التعيينات						

من الجدول يتضح ان:

- اختبار (F) للنموذج هو (220.579) وذلك عند مستوى معنوية (000b.) وبالطبع يعد ذلك اقل من 05. مما يدل على جوهرية او معنوية النموذج الذى وضعه الباحث لتفسير الاستقرار المالى للبنوك.

جدول رقم(4/7): معاملات تحليل الانحدار

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.252	.080		28.076	.000
	لجنة التعيينات	.334	.022	.623	14.852	.000
a. Dependent Variable:الاستقرار المالي للبنوك						

وبناء على مصفوفة الارتباط ونموذج الانحدار، نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل.

القائل يوجد اثر معنوى ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) لجنة التعيينات على الاستقرار المالى للبنوك.

الفرض الفرعي السادس: لا يوجد تاثير معنوى لادارة المخاطر على الاستقرار المالى للبنوك.

ولتحقق من صحة الفرض تم استخدام مصفوفة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع(الاستقرار المالي للبنوك).

جدول رقم (1/8): يوضح مصفوفة الارتباط بين المتغير المستقل والتابع.

Correlations			
		ادارة المخاطر	الاستقرار المالي للبنوك
ادارة المخاطر	Pearson Correlation	1	.238**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	350	350
الاستقرار المالي للبنوك	Pearson Correlation	.238**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	350	350
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

يتضح من الجدول :

- انه يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين ادارة المخاطر والاستقرار المالى للبنوك وبالتالى نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل.
- نقبل الفرض البديل القائل: يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين ادارة المخاطر والاستقرار المالى للبنوك.

نموذج الانحدار الخطى:

جدول رقم(2/8): ملخص نموذج تحليل الانحدار

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.238[a]	.057	.054	.42861
a. Predictors: (Constant), ادارة المخاطر				

من الجدول يتضح ان:

- قيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل هى (.238) وهذا يعنى ان متغير الاستقرار المالى للبنوك يرتبط بالمتغير المستقل بمعامل ارتباط قدره (.238).
- قيمة معامل التحديد (R2) يبن تغيرات الاستقرار المالى للبنوك و للادارة المخاطر (.057) اى ان تغيرات ادارة المخاطر قادرة على تفسير (.057%) من التغير الحاصل فى الاستقرار المالى للبنوك.
- الخطأ المعيارى هو (.42861) وهو يعنى ان اذا ما اعتمد الباحث على نموذج الانحدار الذى كونه في التنبؤ بالاستقرار المالي للبنوك فى المستقبل فمن المتوقع ان يكون تقديره به خطأ اكبر او اقل من متوسط الاستقرار المالى للبنوك في هذا الاختبار بنحو (.42861)

جدول رقم(3/8): نتيجة تحليل التباين ANOVA

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.829	1	3.829	20.841	.000[b]
	Residual	63.929	348	.184		
	Total	67.758	349			
a. Dependent Variable: الاستقرار المالي للبنوك						
b. Predictors: (Constant), ادارة المخاطر						

من الجدول يتضح ان:

- اختبار (F) للنموذج هو (20.841) وذلك عند مستوى معنوية (.000b) وبالطبع يعد ذلك اقل من 05. مما يدل على جوهرية او معنوية النموذج الذي وضعه الباحث لتفسير الاستقرار المالي للبنوك.

جدول رقم(4/8): معاملات تحليل الانحدار

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.890	.116		24.814	.000
	ادارة المخاطر	.135	.030	.238	4.565	.000
a. Dependent Variable: الاستقرار المالي للبنوك						

وبناء على مصفوفة الارتباط ونموذج الانحدار، نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل.

القائل يوجد اثر معنوى ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) لادارة المخاطر على الاستقرار المالى للبنوك.

الفرض الفرعي السابع: لا يوجد تاثير معنوى للآليات القانونية والتنظيمية على الاستقرار المالى للبنوك.
ولتحقق من صحة الفرض تم استخدام مصفوفة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع(الاستقرار المالى للبنوك).

جدول رقم (1/9): يوضح مصفوفة الارتباط بين المتغير المستقل والتابع.

Correlations			
		الاليات القانونية والتنظيمية	الاستقرار المالي للبنوك
الاليات القانونية والتنظيمية	Pearson Correlation	1	.174**
	Sig. (2-tailed)		.001
	N	350	350
الاستقرار المالي للبنوك	Pearson Correlation	.174**	1
	Sig. (2-tailed)	.001	
	N	350	350
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

يتضح من الجدول :

- انه يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين للآليات القانونية والتنظيمية و الاستقرار المالى للبنوك وبالتالى نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل.
- نقبل الفرض البديل القائل: يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين للآليات القانونية والتنظيمية و الاستقرار المالى للبنوك.

نموذج الانحدار الخطي:

جدول رقم(2/9): ملخص نموذج تحليل الانحدار

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.174[a]	.030	.028	.43449
a. Predictors: (Constant), الاليات القانونية والتنظيمية				

من الجدول يتضح ان:

- قيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل هى (.174) وهذا يعنى ان متغير الاستقرار المالى للبنوك يرتبط بالمتغير المستقل بمعامل ارتباط قدره (.174).
- قيمة معامل التحديد (R2) يبن تغيرات الاستقرار المالى للبنوك والاليات القانونية والتنظيمية (.030) اى ان تغيرات الاليات القانونية والتنظيمية قادرة على تفسير (.030%) من التغير الحاصل فى الاستقرار المالى للبنوك.

- الخطأ المعيارى هو (.43449) وهو يعنى ان اذا ما اعتمد الباحث على نموذج الانحدار الذى كونه فى التنبؤ بالاستقرار المالى للبنوك في المستقبل فمن المتوقع ان يكون تقديره به خطأ اكبر او اقل من متوسط الاستقرار المالي للبنوك فى هذا الاختبار بنحو (.43449)

جدول رقم(3/9): نتيجة تحليل التباين ANOVA

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.062	1	2.062	10.922	.001[b]
	Residual	65.696	348	.189		
	Total	67.758	349			
a. Dependent Variable: الاستقرار المالي للبنوك						
b. Predictors: (Constant), الاليات القانونية والتنظيمية						

من الجدول يتضح ان:

- اختبار (F) للنموذج هو (10.922) وذلك عند مستوى معنوية (.000b) وبالطبع يعد ذلك اقل من 05. مما يدل على جوهرية او معنوية النموذج الذى وضعه الباحث لتفسير الاستقرار المالى للبنوك.

جدول رقم(4/9): معاملات تحليل الانحدار

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.042	.114		26.656	.000
	الاليات القانونية والتنظيمية	.099	.030	.174	3.305	.001
a. Dependent Variable: الاستقرار المالي للبنوك						

وبناء على مصفوفة الارتباط ونموذج الانحدار، نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل.

القائل يوجد اثر معنوى ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) للاليات القانونية والتنظيمية المخاطر على الاستقرار المالى للبنوك.

تاسعا: النتائج

- يوجد تاثير معنوى لهيكل الملكية على الاستقرار المالى للبنوك .
- يوجد تاثير معنوى لمجلس الإدارة والمديرين على الاستقرار المالى للبنوك.
- يوجد تاثير معنوى للرقابة الداخلية على الاستقرار المالى للبنوك.
- يوجد تاثير معنوى للرقابة الداخلية على الاستقرار المالى للبنوك.
- يوجد تاثير معنوى للجنة التعيينات على الاستقرار المالى للبنوك.
- يوجد تاثير معنوى لادارة المخاطر على الاستقرار المالى للبنوك.
- يوجد تاثير معنوى للآليات القانونية والتنظيمية على الاستقرار المالى للبنوك.

نستنتج مما سبق وجود اثر معنوى ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) لاليات الحوكمة الداخلية على الاستقرار المالى للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

عاشرا: التوصيات

- وضع عقوبات صارمة على البنوك المخالفة لنظام الحوكمة ، مع تحديث وتطوير للانظمة والقوانين لمواكبة متطلبات الحوكمة.
- تعزيز دور وأدوات الإفصاح والشفافية لبث الثقة لدى المستثمرين وأصحاب المصالح.
- تطوير عملية الأفصاح بشكل مستمر.
- مراجعة استراتيجيات وخطط استمرارية الأعمال والطوارئ وإدارة الكوارث.
- الحد من التكاليف ومواجهة المخاطر المتعددة كمخاطر السيولة والبحث عن حلول وبدائل تمويلية ومراجعة سياسات الرواتب والمكافأت فى ظل الجائحة.
- تعزيز الهياكل الإدارية للبنوك لتحقيق التنوع المطلوب لمواكبة الاحتياجات الجديدة الناتجة عن الأزمة ، ومواجهة التحديات المتصلة بتغيير بيئة العمل وما يصاحبها من تكاليف لتوفير البنية التحتية اللأزمة لتطبيقها (كالعمل عن بعد ، واتباع نظام التصويت عن بعد فى اجتماعات الجمعية العمومية).
- وضع القوانين والتشريعات التى تحث على التطبيق السليم والصارم لمبادئ الحوكمة بما يضمن الفصل التام للملكية عن الإدارة والأجتهاد فى تحقيق أهدافها وضمانة استمراريتها مع تعزيز لمصداقية وشفافية البيانات.
- وضع نظام ينظم المعايير الأخلاقية للحد من الفساد الإدارى والمالى ، بما يضمن تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة فى البنوك المصرية .
- التوسع فى تفعيل الآليات الرقابية المختلفة (المراجعة الداخلية ، المراجعة الخارجية ، لجان المراجعة) من خلال رقابة ذاتية ومراقبة مختلف الأجهزة الإدارية .

- على البنوك أن تولى أهتمام أكبر بتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة ، مع ضرورة الألتزام بمتطلبات الإفصاح فى مختلف البيانات المالية من خلال تقديم كل المعلومات الضرورية (سياسات توزيع المكافأت والأرباح وحوافز مجلس الإدارة ... وغيرها) ، للكشف المبكر عن الممارسات السلبية.

المراجع المستحدمة

- عوادى،عبد القادر(2022):"**أستخدام آليات حوكمة الشركات للحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الابداعية – دراسة حالة**، رسالة دكتوراة منشورة، جامعة محمد خيضر،بسكرة ، الجزائر.
- صنادلة، عبير واخرون (2021):"**تفعيل تطبيق آليات الحوكمة فى النظام المصرفى الجزائرى**"، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة 8 ماى، الجزائر.
- زروق، روفيدة وأخرون (2021):"**أستخدام أدوات مراقبة التسيير لتفعيل آليات حوكمة الشركات – دراسة حالة**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد بو ضياف،المسيلة ، الجزائر.
- راجح، رجب عبدالستار موسى (2017):" أثر آليات الحوكمة على الأداء السوقي للأسهم بالتطبيق علي الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية "، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة – جامعة القاهرة.
- عبدالفتاح، سعيد توفيق أحمد (2016):" **العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومؤشرات جودة التقارير المالية** "، رسالة ماجستيرغيرمنشورة ، كلية التجارة – جامعة الزقازيق.
- عبدالغفار، سلامة أحمد كمال ،(2016):"**تفعيل الرقابة المالية فى المنظمات غير الهادفة للربح من خلال تطبيق آليات الحوكمة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- عدلى الحماد.(17،5،2020م) . **الحوكمة دور ايجابى وفعال فى تقليل آثار جائحة كورونا على الشركات العائلية** . لقاء نظمته غرفة الشرقية افتراضياً.
- فيصل النفيعى . (15،11،2020م) **برنامج تدريبى بعنوان حوكمة الشركات** . غير منشور.
- كلمة الأقتصاد . (20 ، 2 ، 2017 م) **لأئحة حوكمة الشركات** .. ما الجديد ؟ تم الأسترداد من جريدة العرب الأقتصادية الدولية.
- مركز أبو ظبى للحوكمة .(1439 هـ) . **أساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم** . غرفة تجارة وصناعة أبو ظبى.
- مركز صندوق النقد الدولى للاقتصاد والتمويل فى الشرق الأوسط .دورة عن تحليل سياسة المالية العامة .الكويت،18–28 يناير، 2021.